ترشيد التكاليف الناتجة عن الإلتزام بالمسئولية الإجتماعية للشركات بغرض تطوير الأداء البيئىدراسة ميدانية – بشركات الأسمنت المصرية

[١٧]

عمرو حسين عبد البر[١]– وائل فوزي عبد الباسط[١]– آية عبد السلام عبد الفضيل منسى
١) كلية التجارة، جامعة عين شمس

المستخلص

ارتبطت صناعة الأسمنت فى مصر وغيرها من البلدان بتلوث البيئة وما ينجم عنها من أضرار بالغة الخطورة التى تصيب بيئة بأكملها و أكثر المتضررين هم الأفراد قاطنوا المناطق الصناعية ولاسيما صناعة الأسمنت وما يعانوه من امراض صدرية بالغة الخطورة والتى قد تودى بحياتهم من شدة خطورتها (إلتهاب رئوى– تحجر الرئة. .. إلخ) بالإضافة للعاملين فى مصانع الأسمنت.

فأكثر شكاوى الأفراد الناجمة عن التلوث الناشئ عن صناعة الأسمنت قاطنوا منطقة حلوان وذلك لوجود عدد من المصانع الكبيرة ذات طاقة إنتاجية عالية وتعمل فى مجال صناعة الأسمنت.

الهدف الرئيسى هو ترشيد التكاليف الناتجة عن الإلتزام بالمسئولية الإجتماعية بغرض تطوير الأداء البيئى يتحقق هذا الهدف من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية.

لذلك كان الدافع الرئيسى لعمل هذه الدراسة هو: الإهتمام بالبيئة الداخلية والخارجية للمنشأة والحفاظ عليها من التلوث، الإهتمام بصحة العاملين يساعد على الرضا الوظيفى الذى يؤدى إلى تحسين أدائهم الوظيفى ومن ثم تحسين الأداء البيئى للمنشأة، تعزيز سمعة المنشأة مع المتعاملين معها سواء عملاء / مستثمرين / مستهلكين ... إلخ لاستخدامهم منتجات صديقة للبيئة وحرصهم على حماية البيئة من التلوث ومن ثم تمتع المنشأة بميزة تنافسية، تفادى التكاليف والأعباء البيئية الناشئة عن الغرامات / المخالفات / التعويضات الناتجة عن تلوث البيئة وإرتفاع نسبة العائد لدى المنشأة نتيجة لتفاديها تلك التكاليف.

تم اختبار مجتمع الدراسة ممثلاً فى مصانع الأسمنت بجمهورية مصر العربية ذلك من خلال استمارة إستقصاء وكانت العينة لعدد ٤٦٢ مفردة ومكتب الإلتزام البيئى وجهاز شئون البيئة كعينة للدراسة، وتم اختبار فروض الدراسة وتبين قبول الفرض البديل لجميع الفروض.

من أهم نتائج التحليل بخصوص الدراسة أن ترشيد التكاليف يتطلب توفير بيانات عن الأداء البيئي للشركة وأنه يساعد المنشأة على تطوير الأداء البيئى وذلك بخفض بعض

عناصر التكاليف غير الضرورية كما يمكن إتخاذ قرارات تحقق أهداف الشركة، أن المسئولية الإجتماعية تعني حماية البيئة الداخلية والخارجية من التلوث لتحسين جودة حياة العاملين، والتوصل لعدد من التوصيات.

المقدمة

أصبحت المسئولية الإجتماعية أمر ضرورى في معظم المنشآت لا سيما الصناعية منها بسبب التأثير المباشر علي البيئة ومن ثم الإنسان كعنصر فعال فى البيئة وضرورة الإهتمام بالعنصر البشرى أياً كان موضعه في التنظيم الخاص بالمنشأة، فالإهتمام بالبيئة و الأداء الإجتماعى للمنشآت المسببة للتلوث ليس بأمر جديد أو طارئ و إنما الجديد فيها هو زيادة شدة التنوع فى التلوث كماً و كيفاً فى الوقت الحاضر بالإضافة إلى المسئولية الإجتماعية للمنشآت الصناعية.

يعتبر التلوث البيئى من أهم المشكلات والمعوقات التى يواجهها العالم هذه الأيام كما بدأ يؤثر سلباً على العاملين وأدائهم بصفة خاصة وعلى المجتمع والبيئة بصفة عامة، ومن هنا بدأ الأهتمام بالحفاظ على البيئة.

إن حماية البيئة والمحافظة عليها وتنميتهالم يعد أمراً اختيارياً من قبل المنشآت فى الوقت الحالى، بل أصبح أمراً حتمياً و يرجع ذلك لجملة من الظروف والعوامل الإقتصادية والقانونية والأخلاقية وكذلك الإجتماعية التى تحيط ببيئة العمل فى الوقت الراهن، فقد زاد الأهتمام على المستوى العالمى والمحلى بتنمية الأداء البيئى للمنشآت وتمثل ذلك فى إصدار الدول للعديد من التشريعات والقوانين والتى تعنى بحماية البيئة، وأدرك الكثيرون أن هذه المشكلة أصبحت تؤرق العالم مما تطلب القيام بعمل الأبحاث اللازمة لإبتكار طرق جديدة لمعالجة هذه المشكلة.

تزايدت المسئوليات الإجتماعية للوحدات الإقتصادية فى العصر الحديث فأصبحت هذه الوحدات مسئولة إلى حد كبير عن تلوث البيئة الناشئة عنها ولم يعد فرص تعظيم الأرباح هو المعيار الوحيد للحكم على كفاءة أداء الوحدة الإقتصادية كما كان معمولاً به فى السابق بل يجب الأخذ بنظر الإعتبار مساهمة الوحدة فى معالجة الكثير من مشاكل المصانع الناجمة

بسببها حيث ظهرت معايير جديدة للحكم على كفاءة أداء الوحدة تتمثل فى مدى إلتزام الوحدات الإقتصادية بمسئولياتها تجاه المجتمع. (خليل إبراهيم رجب الحمدانى، ٢٠١١، ص ٢٠٥: ٢٢٥)

مشكلة البحث

بعد مراجعة العديد من الدراسات السابقة ومنها (Vytautasjuscius *et al.*,_ 2008)، (Imran Ali *et al.*,_ 2010) ، (Ethan Christopher *et al.*,_ 2013) تبين أن هناك مسئولية إجتماعية ضرورية تقوم بها الشركات خاصة التى تحدث تلوث فى البيئة الداخلية والخارجية كشركات الأسمنت، ومن هنا تمثلت مشكلة البحث فى عدم إلتزام أصحاب المنشآت بالمسئولية الإجتماعية نظراً لوجود تكاليف وأعباء ناتجة عن تنفيذ هذا الإلتزام لذا أصبح من الضرورى تحديد التكاليف الخاصة بتنفيذ إلتزامات المسئولية الإجتماعية و كيفية حصرها بغرض ترشيدها مع الإلتزام بالقوانين البيئية و التى تهدف إلى الحفاظ على البيئة والذين يعملون داخل المنشآت والمجتمع المحيط بهذه المنشآت (بيئة داخلية – بيئة خارجية).

أسئلة البحث

يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال طرح سؤال جوهرى هو إلى أى مدى يمكن ترشيد التكاليف الناتجة عن الإلتزام بالمسئولية الإجتماعية بغرض تطوير الأداء البيئى ويتفرع من هذا السؤال الجوهرى عدة أسئلة فرعية منها:

١. إلى أى مدى تؤثر المسئولية الإجتماعية على الأداء البيئى؟
٢. ما علاقة ترشيد التكاليف الناتجة عن الإلتزام بالمسئولية الإجتماعية بتطوير الأداء البيئى؟
٣. إلى أى مدى تؤثر المسئولية الإجتماعية على البيئة والحفاظ عليها؟

أهداف البحث

الهدف الرئيسي هو ترشيد التكاليف الناتجة عن الإلتزام بالمسئولية الإجتماعية بغرض تطويرالأداء البيئى ويتحقق هذا الهدف من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

١. بيان مدى تأثير المسئولية الإجتماعية وتحمل تكاليف الحفاظ على البيئة الداخلية والخارجية وتأثيرها على الأداء البيئى.
٢. بيان أثر ترشيد التكاليف على الأداء البيئى.
٣. توضيح مدى أهمية المسئولية الإجتماعية للشركات الصناعية وتأثيرها على البيئة.

أهمية البحث

يعتبر الدافع الرئيسى للقيام بإجراء هذه الدراسة هو:

- الاهتمام بالبيئة الداخلية والخارجية للمنشأة والحفاظ عليها من التلوث.
- الاهتمام بصحة العاملين يساعد على الرضا الوظيفى الذى يؤدى إلى تحسين أدائهم الوظيفى ومن ثم تحسين الأداء البيئى للمنشأة.
- تعزيز سمعة المنشأة مع المتعاملين معها سواء عملاء / مستثمرين / مستهلكين ... إلخ لإستخدامهم منتجات صديقة للبيئة وحرصهم على حماية البيئة من التلوث ومن ثم تمتع المنشأة بميزة تنافسية.
- تفادى التكاليف والأعباء البيئية الناشئة عن الغرامات / المخالفات / التعويضات الناتجة عن تلوث البيئة وإرتفاع نسبة العائد لدى المنشأة نتيجة لتفاديها تلك التكاليف.
- يساعد تفادى تلك المخالفات والتعويضات والغرامات على ترشيد التكاليف الناتجة عن الإلتزام بالمسئولية الإجتماعية ومدى علاقتها بالأداء البيئى على المنشآت الملوثة للبيئة لاسيما الصناعية ومن ثم تحقق أداء بيئى متميز عندالإلتزام بالمسئولية الإجتماعية تجاه المنشآت الملوثة للبيئة مما يؤثر بشكل إيجابى على البيئة وحمايتها مع الإلتزام باللوائح والقوانين البيئية التى تحافظ على البيئة وبغرض تطوير الأداء البيئى.
- يساعد على الخفض أو الحد من نسبة التلوث الناتجة من تلك المنشآت.

حدود البحث

يتناول البحث النقاط التالية:

- تبويب التكاليف البيئية من منظور ترشيد التكاليف الناتجة عن الإلتزام بالمسئولية الإجتماعية للشركات بغرض تطوير الأداء البيئى.
- الإقتصار على عينة من مجتمع الدراسة ممثل فى (مصانع الأسمنت، مكتب الإلتزام البيئى، جهاز شئون البيئة).
- التركيز على الأداء البيئى وليس الأداء المالى.

المتغيرات وفروض البحث

أ. متغيرات البحث

V1 ترشيد التكاليف.

V2 المسئولية الإجتماعية فى الشركات الصناعية.

V3 الإلتزام بمتطلبات قانون حماية البيئة.

V4 تطوير الأداء البيئى للشركات الصناعية.

ب.فروض البحث

الفرض العام: "توجدعلاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين التكاليف وتطوير الأداء البيئى"، ويتفرع منه الفروض الفرعية التالية:

H01 لاتوجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين ترشيد التكاليف وتطوير الأداء البيئى.

HA1 توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين ترشيد التكاليف وتطوير الأداء البيئى.

H02 لاتوجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين الإلتزام بمتطلبات قانون حماية البيئة وتطوير الأداء البيئى للشركات الصناعية.

HA2 توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين الإلتزام بمتطلبات قانون حماية البيئة وتطوير الأداء البيئى للشركات الصناعية.

H03 لا توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين المسئولية الإجتماعية فى الشركات الصناعية وتطوير الأداء البيئى للشركات الصناعية.

HA3 توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين المسئولية الإجتماعية فى الشركات الصناعية وتطوير الأداء البيئى للشركات الصناعية.

H04 لا توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين ترشيد التكاليف والمسئولية الإجتماعية فى الشركات الصناعية.

HA4 توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين ترشيد التكاليف والمسئولية الإجتماعية فى الشركات الصناعية.

H05 لا توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين ترشيد التكاليف والإلتزام بمتطلبات قانون حماية البيئة.

HA5 توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين ترشيد التكاليف والإلتزام بمتطلبات قانون حماية البيئة.

H06 لا توجدعلاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين الإلتزام بمتطلبات قانون حماية البيئة والمسئولية الإجتماعية فى الشركات الصناعية.

HA6 توجدعلاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين الإلتزام بمتطلبات قانون حماية البيئة والمسئولية الإجتماعية فى الشركات الصناعية.

الدراسات السابقة

مع تبويب هذه الدراسات إلى دراسات خاصة بالتلوث الصناعى خاصة صناعة الأسمنت ودراسات أخرى مرتبطة بعملية ترشيد التكاليف البيئية والمجموعة الثالثة ترتبط بالمسئولية الإجتماعية وعلاقة ذلك بالتكاليف البيئية والأداء البيئى، وتم عرض جميع هذه الدراسات السابقة بشكل تفصيلى بمتن الرسالة ومنها ما يلى:

١. **دراسة VytautasJuscius – VytautasSnieska (٢٠٠٨) بعنوان: "تأثير المسئولية الاجتماعية للشركة على القدرات التنافسية للشركات"، واستهدفت هذه الدراسة** تحديد جوانب المسئولية الإجتماعية للشركات لخدمة الأداة الرئيسية لتشكيل المزايا التنافسية و لإنشاء نموذج لها لعمل المسئولية الإجتماعية .

٢. **دراسة .NicolaeTodea and ate (٢٠١٠): بعنوان:"المحاسبة البيئية – أداة تستخدم عن طريق الوحدات الإقتصادية لتحديد التكاليف البيئية" واستهدفت هذه الدراسة** إبراز أهمية التكاليف مثل التكاليف الإجتماعية (المسئولية الإجتماعية)

والتى لم تكن واضحة من قبل القوائم المالية فى المنشآت وذلك لأن المنشآت كانت لا تتحمل أى نفقات مرتبطة بالبيئة.

٣. **دراسة عبد الرازق قاسم الشحاده(٢٠١٠): بعنوان: "القياس المحاسبى لتكاليف الأداء البيئى للشركة السوريةالعامة للأسمدة و تأثيره فى قدرتها التنافسية فى مجال الجودة"، وإستهدفت هذه الدراسة** بيان قدرة النظام المحاسبى المطبق فى الشركة السورية العامة للأسمدة على إنتاج معلومات نافعة يمكن من خلالها قياس تكاليف الأداء البيئى لنشاطها وعلى تحليل عناصر تكاليف الأداء البيئى والرقابة عليها

٤. **دراسة طه عليوي ناصر، هيثم هاشم الخفاف (٢٠١٢): بعنوان:** "أهمية القياس المحاسبى للتكاليف البيئية ودورها فى تفعيل جودة المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات دراسة إستطلاعية لآراء عينة من المنشآت الصناعة بمدينة الموصل"، **وإستهدفت هذه الدراسة** بيان أهمية قياس وتحليل التكاليف البيئية وإيصال نتائج التحليل و القياس للجهات المعنية.

الإطار النظرى

مفهوم التكاليف البيئية: عرفت بأنها قيمة تم إنفاقها لإزالة الضرر الذى يلحق بالمجتمع نتيجة مزاولة الوحدة الإقتصادية لنشاطها مثل التلوث والضوضاء بسبب التأثيرات السلبية

الداخلية والخارجية والتى تنعكس على وحدات المجتمع نتيجة ممارسة الوحدة الإقتصادية لنشاطها.

يقصد بالتكاليف البيئية من وجهة نظر المنشأة جميع التضحيات (الصريحة والضمنية) التى تتحملها المنشأة لأجل منع الأضرار البيئية أو تجنبها (سواء بالماء أو الهواء او التربة أو الإنسان أو الحيوان) فى الوقت الحاضر أوالمستقبل نتيجة لمزاولتها لأنشطتها المختلفة، ولأجل تصحيح الأخطاء والأضرار المترتبة على تصرفات وقرارات إتخذتها لها آثار سلبية فى البيئة.

كما تم تعريفها على (إنها مجموعة التكاليف التى تظهر مع المنتج أو مع العمليات أو النظام أو الخدمات والمهمة فى إتخاذ قرارات إدارية جيدة).

أهمية التكاليف البيئية: تزايدت المسئوليات الإجتماعية للوحدات الإقتصادية فى العصر الحديث فأصبحت هذه الوحدات مسئولة إلى حد كبير عن تلوث البيئة الناشئة عنها ولم يعد فرص تعظيم الأرباح هو المعيار الوحيد للحكم على كفاءة أداء الوحدة الإقتصادية كما كان معمول به فى السابق بل يجب الأخذ بنظر الإعتبار لمساهمة الوحدة فى معالجة الكثير من مشاكل المصانع الناجمة بسببها حيث ظهرت معايير جديدة للحكم على كفاءة أداء الوحدة تتمثل فى مدى إلتزام الوحدات الإقتصادية بمسئولياتها تجاه المجتمع، ولقد دعا هذا الأمر جمعية المحاسبين الأمريكية والأتحاد القومى للمحاسبين إلى إفراد هذا الموضوع دراسات خاصة أقرت فيها الإهتمام بالبيانات والمعلومات الخاصة بالتكاليف البيئية والتركيز على أهمية المحاسبة عن الأنشطة البيئية للوحدات الإقتصادية وتحديد مقاييس لتقيمها لتعكس الأداء البيئى للوحدة. (خليل إبراهيم رجب الحمدانى، ص ص ٢٠٩: ٢١٠)

مفهوم المسئولية الإجتماعية: عرفت المسئولية الإجتماعية على "أنها واجب على كل منشأة يقتضى العمل على تحقيق الأرباح الكافية لتغطية الأرباح المستقبلية المتعلقة بواجباتها تجاه البيئة".

كما عرفت المسئولية الإجتماعية فى منظمات الأعمال على أنها إلتزام مستمر من قبل الشركة لسلك سلوك أخلاقى والمساهمة فى التنمية الإقتصادية، وكذلك تحسين جودة حياة العاملين وأسرهم، وأيضاً تحسين جودة حياة المجتمع المحلى والمجتمع بشكل عام"عرفت

المسئولية الإجتماعية أيضاً بأنها تعبير عن قيم وفلسفة القيادة الإدارية للمنظمات فى إلتزامتها بالعمل لتحقيق أهداف وتوقعات كل أصحاب العلاقة فى البيئة الداخلية والخارجية بما يحقق توازن مصالحهم، وبما يعكس الثقة المتبادلة بين المنظمة والمجتمع لتحقيق الأهداف الإستيراتيجية للمنظمة ".

أيضاً تعرف المسئولية الإجتماعية بأنها:"بمثابة عقد إجتماعى مابين منظمات الأعمال والمجتمع بما تقوم به المنظمة من عمليات تجاه المجتمع ". (يوسف هارون خميس محمد، رسالة ماجستير، ص ٢٣ :٢٥)

أهمية المسئولية الإجتماعية للمنشأة: إن قيام منشآت الأعمال فى مجتمع ما بالدور المطلوب منها بيئياً وإجتماعياً سوف يكون له أثر إيجابى من الناحية الإجتماعية والإقتصادية على ذلك المجتمع، أن الإنفاق البيئى والإجتماعى للمنشأة سوف يعود بالنفع على ثلاثة أطراف بشكل رئيسى، سواء كان ذلك في المدى القصير أو فى المدى الطويل، وهى:

١. **الفرد كعنصر بشرى:** يعبر الإنسان البنية الأساسية التى يجب الإهتمام بها داخل كافة المجتمعات النامية والمتقدمة، وهو السبيل إلى تقدم وإزدهار الإقتصاد، فإزدياد حدة الأزمات وإتساع نطاق الفقر والحرمان والتهميش، وتفكك الروابط الإجتماعية وتدهور الأوضاع البيئية هى عوامل تجعل من إستمرار ظروف وأسباب حدوثها وظهور خطر على مستقبل البلدان الضعيفة وأستقرار البلدان القوية.

عليه فإن قيام منشآت الأعمال بدورها البيئى والإجتماعى على أكمل وجه سيعود بالنفع على العنصر البشرى، سواء كان داخل المنشأة أم خارجها، من الناحيتين الصحية والمادية، وبالتالى سيؤدى إلى خلق مجتمع لا يعانى من الفقر والحرمان والعقد والمشاكل الصحية، ويكون متماسكاً إجتماعياً، وأكثر تقدماً من الناحية الإقتصادية.

محاسبة المسئولية الإجتماعية تعتبر نظاماً فعالاً فى قياس الأداء، يتم من خلاله تقويم أداء العاملين فى المنشأة وذلك بالإستفادة من أن النظام يعكس ما أنجزه العامل فيما أوكل إليه.

٢. **المجتمع المحيط والدولة بصفة عامة:** يعتبر الإنسان عنصر من عناصر المؤثرة فى المجتمع، فإن الإهتمام بالعنصر البشرى من خلال الأداء البيئى والإجتماعى الملائم

للمنشآت سيكون له على التماسك الإجتماعى والتطور تأثيراً واضحاً و الإستقرار الإقتصادى للدولة ككل، خاصة فى ظل نقص الموارد والإمكانيات المادية للدولة وعجز الحكومة عن التصدى بمفردها للعديد من المشاكل البيئية و الإجتماعية، حيث لم يكن التبادل السلعى المادى وحده كافياً لبناء إقتصاد متطور ومجتمع متماسك، إذا لم يعطى له بعداً إجتماعياً وإنسانياً يجعل فوائده وخيراته تمس كل الفئات الإجتماعية.

تؤدى الشركات دوراً مؤثراً فى التنمية البيئية والإجتماعية مما يؤثر بشكل إيجابياً مزدوج على الموازنة العامة للدولة، ويتمثل ذلك فى زيادة الإيرادات من ناحية وتخفيض المصروفات من ناحية أخرى مما يؤدى إلى التغلب على مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة، وعلى الأقل الحد منه.

٣. **المساهمون:** إن عوامل نجاح المنشأة أو أسباب كفاءتها تتحدد فى التكوين أو الإدارة الداخلية، للمنشأة والظروف المناخية الخارجية المحيطة بالمنشأة، ويعتبر العنصر البشرى سواء كان داخل المنشأة أو خارجها من أهم العوامل التى تساعد فى تحديد كفاءة المنشآت حيث أنه يعتبر مرجعاً مهماً لحفظ الأداء المالى للمنشأة، حيث إن الدورة التى تتبع فى رفع وتحليل تقارير الأداء من كل مركز، يتم حفظها لفترات طويلة فى شكل نسب مالية وأرقام سهلة وبسيطة، وبالتالى يمكن مقارنتها ببعضها البعض لدراسة التطورات فى أداء المنشأة المالى.(يوسف هارون خميس محمد،ص ص ٢٩:٣١)

معرفة المزايا التنافسية للمسئولية الاجتماعية للشركات: تسعى شركات الأعمال لتحقيق الميزة التنافسية لها فأنها لا تسعي إلى الحصول علي المزايا التنافسية فقط وإنما تسعى للمحافظة عليها في سوق الأعمال. ولذا من المهم تعريف المزايا التنافسية التي تحققت بالفعل علي أرض الواقع فيما يخص المسئولية الإجتماعية للشركات.

فإن طموحات وآمال المساهمين كعملية مستديمة للتنسيق والتكامل في العلاقات المعقدة والأهداف ورد الفعل يفترض أن تكون العنصر الرئيسي ولمبادرات المسئولية الاجتماعية للشركات. و هي عملية تعلم مستمر عندما تتعلم المؤسسة حل مشكلاتها المتزايدة من خلال التفاعل مع المساهمين وأصحاب الأعمال علي نطاق واسع.

ومع ذلك، تختلف إرتباطات المساهمين أو أصحاب الأعمال بالشركة، فقدراتهم علي التأثير علي الشركة وأهمية ذلك في صنع القرار مختلفة وتختلف من شخص لآخر. لذا من المهم دراسة رغبات المساهمين وأصحاب الأعمال الأوائل وأصحاب القرار ودراسة أولوياتهم جميعاً ذلك لأنهم يستثمرون داخل الشركة سواء كان هذا الإستثمار (رأس مال بشري أو رأس مال نقدي او قيم أخري تدخل الي الشركة).

يعد المساهمين او أصحاب الأعمال، المستثمرين، العملاء، المستهلكين، الموظفين، الموردين، والسلطات المحلية هم من يدير أو ينظم عمل الشركة بقوة القانون والتأكيد علي البنية التحتية اللازمة للشركة ،فالمساهمون الأوائل هم من يؤثرون علي الشركة وهم أصحاب النفوذ الأقوى، فإذا كان علي الأقل واحداً منهم غير راضي عن أداء الشركة أو انسحب منها (جزئياً أو كلياً) فقد يضر ذلك كثيراً بمصالح الشركة وأعمالها وقد يؤثر أيضاً علي تطورها ونموها.

لا يمكن للشركة أن تقيم جميع المبادرات الاجتماعية دون استثناء لأن في النهاية قدراتها محدودة أمام ذلك، فنفس العمل الاجتماعي له أهمية خاصة لمنظمات مختلفة في أسواق مختلفة وعلي الشركة أن تعلم أياً من أنشطة المسئولية الإجتماعية يجب أن تكون ضمن أولوياتها و أيهما أفيد لزيادة القدرة التنافسية وماهي المزايا التي يمكن أن تحققها وكيف تقوم بإدارتها.(VytautasJuscius and VytautasSnieska)، PP :38:41)

مفهوم الأداء البيئى: يقصد بالأداء البيئى كل النشاطات والعمليات التى تقوم بها المنظمة سواء بشكل إجبارى او إختيارى و من شأنها منع الأضرار البيئية والإجتماعية الناتجة عن نشاطات المنظمة الإنتاجية أو الخدمية أو التخفيف منها.

أهمية قياس تكاليف الأداء البيئى، وأثر ذلك فى المنافسة: المنظومات الصناعية السائدة فى معظم الدول النامية عبارة عن المنظومة الصناعية التقليدية وهى تتكون من عدد من المدخلات مثل الطاقة والمواد الأولية (خامات أو مواد وسيطة. .... إلخ) والقوى العاملة لتتم عملية التصنيع التى تؤدى إلى مخرجات رئيسية هى المنتجات والمخلفات.

قد أدى هذا النمط من التصنيع إلى إحجام صناعات كثيرة على الإنفاق على معالجة مخالفاتها، أو إتخاذ تدابير أخرى للحد من التلوث الناتج منها خفضاً للتكاليف الإنتاجية وأكتفت

صناعات كثيرة بطرح مخالفاتها فى الهواء والمسطحات المائية أو على الأرض، مما كانت له آثار ضارة على البيئة وصحة الإنسان.

من الناحية الإقتصادية البحتة تعمل الصناعة على خفض تكاليف المدخلات و زيادة العائد أو بمعنى آخر تعظيم الربح الذى يمكن تحقيقه عن طريق خفض التكاليف الإنتاجية إلى أقصى حد ممكن.

لتجنب المشاكل البيئية وضعت الدول الصناعية القوانين والإجراءات المختلفة – خاصة منذ أواخر القرن الماضى – للحد من طرح المصانع لمخلفاتها إلى البيئة الخارجية، قبل معالجاتها وتخليصها من الملوثات الضارة بالبيئة وصحة الإنسان –أو خفض تركيزها إلى الحدود المقبولة بيئياً – وفى ضوء هذا أضطرت الكثير من الصناعات إلى إنفاق مبالغ كثيرة فى وحدات لمعالجة المخلفات أو فى تركيباً جهزة للحد من التلوث مما يؤدى إلى حدوث إرتفاع كبير فى تكاليف الإنتاج.

نظراً إلى أن زيادة تكاليف الإنتاج بهذه الصورة معناها إنخفاض العائد فقد لجأت صناعات كثيرة فى زيادة منتجاتها للحفاظ على الربحية، أى أن المستهلك هو الذى يتحمل تكاليف حماية البيئة فى هذه الحالة وقد نتج عن هذا تنافر واضح بين الصناعة والبيئة بلغت ذروته فى السبعينات من القرن العشرين.

أدى التغير الكبير فى مفهوم الصناعة وقضايا البيئة إلى تحول النموذج التقليدى للنشاط الصناعى إلى نموذج أكثر تكاملاً وتوافقاً مع البيئة فيما أطلق عليه تعبير التقدم الصناعى الإيكولوجى أو عملية تخضير الصناعة إشارة إلى الخضرة أو الحياة وفى هذا النظام يتم الإستخدام الأمثل للطاقة والمواد. (دراسة عبد الرزاق قاسم الشحادة، ص ص ٢٨٣: ٢٨٥)

إجراءات البحث

أولاً: إسلوب البحث: يعتمد هذا البحث على الإسلوبين التاليين:

الإسلوب الأول: الدراسة النظرية المكتبية للأبحاث والكتابات السابقة في هذا المجال وذلك بغرض تحليلها والأستفادة منها في صياغة الجوانب النظرية والفلسفية لهذا البحث.

الإسلوب الثاني: الدراسة التطبيقية والتي تتضمن تصميم قائمة إستقصاء وتوزيعها على العاملين بشركات الأسمنت المصرية ووزارة البيئة وجهاز شئون البيئة ومكتب الإلتزام البيئى بمصر، وذلك للوقوف على آرائهم وخبراتهم والإستفادة منها في التغلب على مشكلة البحث، وذلك من خلال تحليل نتائج الإستقصاء بإستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، وبالإعتماد على حزمة البرامج الإحصائية الجاهزة SPSS، يمكن الوقوف على مدى صحة أو خطأ فروض البحث.

ثانياً: حدود البحث: سيقتصر تطبيق هذه الدراسة على العاملين بشركات الأسمنت المصرية ووزارة البيئة وجهاز شئون البيئة ومكتب الإلتزام البيئى طبقا لإجراءات سحب العينة.

ثالثاً: منهجية البحث: تحقيقا لأهداف البحث السابقة ووصولا لأفضل الأساليب والطرق لتطوير الأداء البيئى من خلال ترشيد التكاليف الناتجة عن الإلتزام بالمسئولية الإجتماعية للشركات سوف يعتمد على المناهج العلمية التالية:

١. **المنهج الاستقرائي:** وذلك بهدف دراسة وإستقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة التي – يتضمنها الفكر الادارى والمتعلق بموضوع البحث، وكيفية الإستفادة منها فى معالجة مشكلة البحث.

٢. **المنهج الوصفي:** تتعلق هذه الدراسة بتحديد أساليب والطرق لتطوير الأداء البيئى من خلال ترشيد التكاليف الناتجة عن الإلتزام بالمسئولية الإجتماعية للشركات، وبالتالي فإن تصميم هذه الدراسة يعتمد على المدخل الوصفي، ويقصد بالدراسة الوصفية الدراسة التى يتم تصميمها بغرض التركيز على الوصف الدقيق للخصائص والمتغيرات الخاصة بمشكلة الدراسة، وكذلك العلاقات والإختلافات بين هذه المتغيرات، التى تتمثل في تحديد الأساليب والطرق لتطور الأداء البيئى من خلال ترشيد التكاليف الناتجة عن الإلتزام بالمسئولية الإجتماعية للشركات، والتوصل إلى أهم هذه الطرق والأساليب.

رابعاً: عينة البحث: عينة الدراسة: تم آخذ عينة عشوائية من مجتمع الدراسة وتم إحتساب عددها طبقاً للمعادلة الآتية: حساب عينة الدراسة

$$n0= Z2\alpha/2\ PQ/d2$$

حيث أن

n0: عينة الدراسة عندما يكون السحب بإرجاع والمجتمع كبير

$Z2\alpha/2$: القيمة الجدولية تحت المنحنى المعتدل وعند مستوى خطأ (٠,٠٥) وهى ١,٩٦

P: النسبة في المجتمع (معلمة المجتمع)

Q: النسبة المكملة أى أن(Q= 1−P)

d: درجة الخطأ المسموح بها في عينة الدراسة وقد تم إفتراضها من قبل الباحث (٠,٠٥)

ولقد تم إحتساب نسبة عدد المفردات التي تتوافر فيها خصائص العينة محل الدراسة هى ٥٠%، وبذلك قد تم حساب عينة الدراسة على النحو التالى:

$n0= (1.96)2 \times 0.5 \times 0.5 /(0.05)2 = 384$

مما سبق يتضح أن حجم العينة أصبح ٣٨٤ مفردة ولقد تم توزيع ٥٠٠إستمارة واستبعد٣٨ إستمارة من الإستمارت، ذلك بسبب عدم اجابة بعض المستقصى منهم على بعض الفقرات وعدم إرجاع البعض لبعض الإستمارات وبذلك بلغ عدد المفردات ٤٦٢ مفردة.

خامساً: أدوات الدراسة: قائمة إستقصاء تضمنت:

١. **البيانات الأولية:** المؤهل الدراسى – الوظيفة الحالية– سنوات الخبرة.

٢. **محاور الدراسة:**

- المحور الاول: ترشيد التكاليف.
- المحور الثاني: المسئولية الإجتماعية في الشركات الصناعية.
- المحور الثالث: الإلتزام بمتطلبات قانون حماية البيئة.
- المحور الرابع: تطوير الأداء البيئى من خلال القيام بالمسئولية الإجتماعية.

سادساً: الأساليب الإحصائية

- إختبار ألفاكرونباخ Cronbach's alpha لقياس ثبات وصدق محتوى إستبيان الدراسة، حيث يوضح مدى إمكانية الإعتمادية على نتائج قائمة الإستقصاء، ومدى إمكانية تعميم نتائجها على مجتمع الدراسة، حيث إن معامل الفا يقع بين (٠، ١) وإن قيمة الفا تكون مقبولة بين (٠,٧ و ٠,٨)
- التكرار والنسبة لمعرفة خصائص عينة الدراسة.

- المتوسط والإنحراف المعياري ومعامل الإختلاف لمعرفة إتجاه آراء عينة الدراسة.
- معامل الإرتباط البسيط Simple Correlation coeffiiecnt لقياس قوة وإتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة.
- أسلوب الإنحدار البسيط Simple Regression لتحديد مدى تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.

لقد تم مراجعة إستمارات الإستقصاء للتأكد من إكتمالها وصلاحيتها لإدخال البيانات والتحليل الإحصائي، وترميز المتغيرات والبيانات ثم تفريغها بالحاسب الآلي وفقاً لبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية Statistical Package for Social(SPSS) Sciences .

سابعاً: الصدق والثبات: قام الباحثون بتحديد درجة الثبات والمصداقية للدراسة بإستخدام معامل الفا كرونباخ، ويتضح من جدول رقم (أ)، أن درجة الثبات ٠,٩٠٨ وهي درجة مرتفعة، وانعكس ذلك على درجة المصداقية التي بلغت ٠,٩٥٢ وهي درجة ممتازة. وهذا يعني أن القائمة تتسم بالصدق والثبات، وبالتالى فإن القائمة تعتبر صالحة لجمع البيانات بما يحقق دقة البيانات الأولية المطلوبة. والجدول التالى يوضح قيم معاملات الثبات والصدق لكل مجموعة اسئلة.

جدول رقم(١): يوضح معامل الثبات والمصداقية

المحاور	معامل الصدق	معامل الثبات
المحور الاول: ترشيد التكاليف	٠,٨٤٨	٠,٧٢٠
المحور الثاني:المسئولية الإجتماعية في الشركات الصناعية	٠,٨٨٤	٠,٧٨٢
المحور الثالث:الإلتزام بمتطلبات قانون حماية البيئة	٠,٩٠٦	٠,٨٢١
المحور الرابع: تطوير الأداء البيئى من خلال القيام بالمسئولية الاجتماعية	٠,٩١٤	٠,٨٣٧
الإجمالى	٠,٩٥٢	٠,٩٠٨

المصدر: إعداد الباحث في ضوء تحليل بيانات قائمة الإستقصاء

نتائج البحث

الفرض الاول: توجد علاقة جوهرية (ذات دلالة إحصائية) بين ترشيد التكاليف وتطوير الأداء البيئى للشركات الصناعية

للتحقق من صحة فرض الدراسة تم إستخدام معامل الإرتباط البسيط وتحليل الإنحدار البسيط لمعرفة الأثر والجداول رقم (٢)، (٣) توضح الآتى :

جدول(٢): يوضح قيمة معامل الإرتباط ومستوى الدلالة لمعرفة العلاقة بين ترشيد التكاليف وتطوير الأداء البيئى للشركات الصناعية

قيمة معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
٠,٤١٦	٠,٠١

(المصدر :إعداد الباحث في ضوء تحليل بيانات قائمة الإستقصاء)

تشير بيانات الجدول رقم (٢) إلى وجود علاقة موجبة دالة إحصائياً بين ترشيد التكاليف وتطوير الأداء البيئى للشركات الصناعية، حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط ٠,٤١٦ عند مستوى دلالة ٠,٠١. وخلال تلك النتيجة يستطيع الباحث معرفة مقدار التأثير لترشيد التكاليف على تطوير الأداء البيئى للشركات من خلال إجراء تحليل الإنحدار البسيط .

المتغير التابع: تطوير الأداء البيئى للشركات الصناعية

المتغير المستقل: ترشيد التكاليف

جدول(٣): يوضح نتائج تحليل الإنحدار

	معامل الانحدار	قيمة"ت " T	مستوى الدلالة	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح
الثابت	١٧,٣٣٠	١٢,٢٨٩	٠,٠١	٠,١٧٣	٠,١٧١
ترشيد التكاليف	٠,٣٩٧	٩,٧٢٣	٠,٠١		
قيمة "ف"F		٩٥,٥٣			
مستوى الدلالة		٠,٠١			

المصدر :إعداد الباحث في ضوء تحليل بيانات قائمة الإستقصاء

يتضح من بيانات الجدول رقم (٣) معنوية نموذج الإنحدار عند مستوى دلالة ٠,٠١، وإن ترشيد التكاليف يؤثر على تطوير الأداء البيئى للشركات بنسبة ١٧,١%، حيث إن التغير الحادث فى تطوير الأداء البيئى للشركات الصناعية بمقدار الوحدة يرجع الى التغير الحادث فى ترشيد التكاليف بمقدار ٠,٣٩٧ .

تطوير الأداء البيئى للشركات= ١٧,٣٣٠+٠,٣٩٧ ترشيد التكاليف

مما سبق اتضح صحة فرض الدراسة القائل: توجد علاقة دالة إحصائياً بين ترشيد التكاليف وتطوير الأداء البيئى للشركات الصناعية .

الفرض الثانى: توجد علاقة جوهرية (ذات دلالة إحصائية) بين الإلتزام بمتطلبات قانون حماية البيئة وتطوير الأداء البيئى للشركات الصناعية

للتحقق من صحة فرض الدراسة تم إستخدام معامل الإرتباط البسيط وتحليل الإنحدار البسيط لمعرفة الأثر والجداول رقم (٤)، (٥) توضح الآتى:

جدول(٤): يوضح قيمة معامل الإرتباط ومستوى الدلالة لمعرفة العلاقة بين الإلتزام بمتطلبات قانون حماية البيئة وتطوير الأداء البيئى للشركات الصناعية

قيمة معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
٠,٦٠٨	٠,٠١

المصدر :إعداد الباحث في ضوء تحليل بيانات قائمة الإستقصاء

تشير بيانات الجدول رقم (٤) الى وجود علاقة موجبة دالة إحصائياً بين الإلتزام بمتطلبات قانون حماية البيئة وتطوير الأداء البيئى للشركات الصناعية، حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط ٠,٦٠٨ عند مستوى دلالة ٠,٠١. وخلال تلك النتيجة يستطيع الباحث معرفة مقدار التأثير للإلتزام بمتطلبات قانون حماية البيئة على تطوير الأداء البيئى للشركات من خلال إجراء تحليل الإنحدار البسيط .

المتغير التابع: تطوير الأداء البيئى للشركات الصناعية

المتغير المستقل: الإلتزام بمتطلبات قانون حماية البيئة

جدول(٥): يوضح نتائج تحليل الإنحدار

	معامل الانحدار	قيمة"ت " T	مستوى الدلالة	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح
الثابت	١١,٦٩٢	٩,٨٢٤	٠,٠١	٠,٣٧٠	٠,٣٦٨
الالتزام بمتطلبات قانون حماية البيئة	٠,٧٢٧	١٦,٢٨٢	٠,٠١		
قيمة "ف"F	٢٦٥,١٠				
مستوى الدلالة	٠,٠١				

المصدر :إعداد الباحث في ضوء تحليل بيانات قائمة الإستقصاء

يتضح من بيانات الجدول رقم (٥) معنوية نموذج الإنحدار عند مستوى دلالة ٠,٠١، وان الإلتزام بمتطلبات قانون حماية البيئة يؤثر على تطوير الأداء البيئى للشركات بنسبة ٣٦,٨%، حيث ان التغير الحادث فى تطوير الأداء البيئى للشركات الصناعية بمقدار الوحدة يرجع الى التغير الحادث في الإلتزام بمتطلبات قانون حماية البيئة بمقدار ٠,٧٢٧ .

تطوير الأداء البيئى للشركات ١١,٦٩٢٠ +٠,٧٢٧ الإلتزام بمتطلبات قانون حماية البيئة.

مما سبق إتضح صحت فرض الدراسة القائل: توجد علاقة دالة إحصائياً بين الإلتزام بمتطلبات قانون حماية البيئة وتطوير الأداء البيئى للشركات الصناعية .

الفرض الثالث: توجد علاقة جوهرية (ذات دلالة إحصائية) بين المسئولية الإجتماعية فى الشركات الصناعية وتطوير الأداء البيئى للشركات الصناعية

للتحقق من صحة فرض الدراسة تم استخدام معامل الإرتباط البسيط وتحليل الإنحدار البسيط لمعرفة الأثر والجداول رقم (٦)، (٧) توضح الآتى:

جدول(٦): يوضح قيمة معامل الإرتباط ومستوى الدلالة لمعرفة العلاقة بين المسئولية الإجتماعية في الشركات الصناعية وتطوير الأداء البيئ للشركات الصناعية

قيمة معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
٠,٥٨٤	٠,٠١

المصدر :إعداد الباحث في ضوء تحليل بيانات قائمة الإستقصاء

تشير بيانات الجدول رقم (٦) الى وجود علاقة موجبة دالة إحصائياً بين المسئولية الإجتماعية فى الشركات الصناعية وتطوير الأداء البيئى للشركات الصناعية، حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط ٠,٥٨٤عند مستوى دلالة ٠,٠١. وخلال تلك النتيجة يستطيع الباحث معرفة مقدار التأثير للمسئولية الإجتماعية فى الشركات الصناعية على تطوير الأداء البيئى للشركات من خلال إجراء تحليل الإنحدار البسيط.

المتغير التابع: تطوير الأداء البيئى للشركات الصناعية

المتغير المستقل: المسئولية الإجتماعية في الشركات الصناعية

جدول(٧): يوضح نتائج تحليل الإنحدار

المعالم	معامل الانحدار	قيمة"ت " T	مستوى الدلالة	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح
الثابت	١٣,٢٨٠	١١,٣٣٩	٠,٠١	٠,٣٤١	٠,٣٣٩
المسئولية الإجتماعية في الشركات الصناعية	٠,٦٦٢	١٥,٢٢٣	٠,٠١		
قيمة "ف"F	٢٣١,٧٥				
مستوى الدلالة	٠,٠١				

المصدر: إعداد الباحث في ضوء تحليل بيانات قائمة الإستقصاء

يتضح من بيانات الجدول رقم (٧) معنوية نموذج الإنحدار عند مستوى دلالة ٠,٠١، وان المسئولية الإجتماعية في الشركات الصناعية تؤثر على تطوير الأداء البيئى للشركات بنسبة ٣٣,٩%، حيث إن التغير الحادث فى تطوير الأداء البيئى للشركات الصناعية بمقدار الوحدة يرجع الى التغير الحادث في المسئولية الإجتماعية في الشركات الصناعية بمقدار ٠,٦٦٢ .

تطوير الأداء البيئي= ١٣,٢٨٠+٠,٦٦٢ المسئولية الإجتماعية في الشركات الصناعية

مما سبق إتضح صحة فرض الدراسة القائل: توجد علاقة دالة إحصائياً بين المسئولية الإجتماعية فى الشركات الصناعية وتطوير الأداء البيئى للشركات الصناعية.

الفرض الرابع: توجد علاقة جوهرية (ذات دلالة إحصائية) بين ترشيد التكاليف والمسئولية الإجتماعية في الشركات الصناعية

للتحقق من صحة فرض الدراسة تم إستخدام معامل الإرتباط البسيط وتحليل الإنحدار البسيط لمعرفة الأثر والجداول رقم (٨)، (٩) توضح الآتى:

جدول(٨): يوضح قيمة معامل الارتباط ومستوى الدلالة لمعرفة العلاقة بين ترشيد التكاليف والمسئولية الإجتماعية للشركات الصناعية

قيمة معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
٠,٤٨٠	٠,٠١

المصدر: إعداد الباحث في ضوء تحليل بيانات قائمة الإستقصاء

تشير بيانات الجدول رقم (٨) الى وجود علاقة موجبة دالة إحصائياً بين ترشيد التكاليف والمسئولية الإجتماعية فى الشركات الصناعية، حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط ٠,٤٨٠عند مستوى دلالة ٠,٠١. وخلال تلك النتيجة يستطيع الباحث معرفة مقدار التأثير لترشيد التكاليف فى الشركات الصناعية على المسئولية الإجتماعية للشركات من خلال إجراء تحليل الإنحدار البسيط .

المتغير التابع: المسئولية الإجتماعية في الشركات الصناعية

المتغير المستقل: ترشيد التكاليف

جدول(٩): يوضح نتائج تحليل الإنحدار

	معامل الانحدار	قيمة"ت " T	مستوى الدلالة	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح
الثابت	١٢,٩٣٩	١٠,٨٥١	٠,٠١	٠,٢٣٠	٠,٢٢٩
ترشيد التكاليف	٠,٤٠٢	١١,٦٣٦	٠,٠١		
قيمة "ف"F	١٣٥,٣٩				
مستوى الدلالة	٠,٠١				

المصدر :إعداد الباحث في ضوء تحليل بيانات قائمة الإستقصاء

يتضح من بيانات الجدول رقم (٩) معنوية نموذج الإنحدار عند مستوى دلالة ٠,٠١، وان ترشيد التكاليف تؤثر على المسئولية الإجتماعية في الشركات الصناعية بنسبة ٢٢,٩%، حيث ان التغير الحادث فى المسئولية الإجتماعية للشركات بمقدار الوحدة يرجع الى التغير الحادث فى ترشيد التكاليف بمقدار ٠,٤٠٢ .

المسئولية الإجتماعية في الشركات الصناعية =١٢,٩٣٩+٠,٤٠٢ ترشيد التكاليف

مما سبق إتضح صحة فرض الدراسة القائل: توجد علاقة دالة إحصائياً بين ترشيد التكاليف والمسئولية الإجتماعية في الشركات الصناعية.

الفرض الخامس: توجد علاقة جوهرية (ذات دلالة إحصائية) بين ترشيد التكاليف والإلتزام بمتطلبات قانون حماية البيئة

للتحقق من صحة فرض الدراسة تم إستخدام معامل الإرتباط البسيط وتحليل الإنحدار البسيط لمعرفة الأثر والجداول رقم (١٠)، (١١) توضح الآتى:

جدول(١٠): يوضح قيمة معامل الإرتباط ومستوى الدلالة لمعرفة العلاقة بين ترشيد التكاليف والإلتزام بمتطلبات قانون حماية البيئة

قيمة معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
٠,٤١٨	٠,٠١

المصدر: إعداد الباحث في ضوء تحليل بيانات قائمة الإستقصاء

تشير بيانات الجدول رقم (١٠) الى وجود علاقة موجبة دالة إحصائياً بين ترشيد التكاليف والإلتزام بمتطلبات قانون حماية البيئة في الشركات الصناعية، حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط ٠,٤١٨ عند مستوى دلالة ٠,٠١. وخلال تلك النتيجة يستطيع الباحث معرفة مقدار التأثير لترشيد التكاليف في الشركات الصناعية على والإلتزام بمتطلبات قانون حماية البيئة من خلال إجراء تحليل الإنحدار البسيط .

المتغير التابع: الإلتزام بمتطلبات قانون حماية البيئة

المتغير المستقل: ترشيد التكاليف

جدول(١١): يوضح نتائج تحليل الإنحدار

	معامل الانحدار	قيمة"ت " T	مستوى الدلالة	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح
الثابت	١٤,٨٥٤	١٢,٤٩٩	٠,٠١	٠,١٧٥	٠,١٧٣
ترشيد التكاليف	٠,٣٣٨	٩,٨٣٩	٠,٠١		
قيمة "ف"F	٩٦,٨٠٦				
مستوى الدلالة	٠,٠١				

المصدر: إعداد الباحث في ضوء تحليل بيانات قائمة الإستقصاء

يتضح من بيانات الجدول رقم (١١) معنوية نموذج الإنحدار عند مستوى دلالة ٠,٠١، وإن ترشيد التكاليف تؤثر على الإلتزام بمتطلبات قانون حماية البيئة بنسبة ١٧,٣، حيث أن التغير الحادث فى الإلتزام بمتطلبات قانون حماية البيئة بمقدار الوحدة يرجع إلى التغير الحادث فى ترشيد التكاليف بمقدار ٠,٣٣٨ .

والإلتزام بمتطلبات قانون حماية البيئة =١٤,٨٥٤+٠,٣٣٨ ترشيد التكاليف

مما سبق إضح صحت فرض الدراسة القائل: توجد علاقة دالة إحصائياً بين ترشيد التكاليف والإلتزام بمتطلبات قانون حماية البيئة.

الفرض السادس: توجد علاقة جوهرية (ذات دلالة إحصائية) بين الإلتزام بمتطلبات قانون حماية البيئة والمسئولية الإجتماعية في الشركات الصناعية

للتحقق من صحة فرض الدراسة تم إستخدام معامل الإرتباط البسيط وتحليل الإنحدار البسيط لمعرفة الأثر والجداول رقم (١٢)، (١٣) توضح الآتى:

جدول(١٢): يوضح قيمة معامل الإرتباط ومستوى الدلالة لمعرفة العلاقة بين الإلتزام بمتطلبات قانون حماية البيئة والمسئولية الإجتماعية فى الشركات الصناعية

قيمة معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
٠,٥٥٧	٠,٠١

المصدر: إعداد الباحث في ضوء تحليل بيانات قائمة الإستقصاء

تشير بيانات الجدول رقم (١٢) الى وجود علاقة موجبة دالة إحصائياً بين الإلتزام بمتطلبات قانون حماية البيئة والمسئولية الإجتماعية في الشركات الصناعية، حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط ٠,٥٥٧ عند مستوى دلالة ٠,٠١. وخلال تلك النتيجة يستطيع الباحث معرفة مقدار التأثير للإلتزام بمتطلبات قانون حماية البيئة فى الشركات الصناعية على المسئولية الإجتماعية فى الشركات من خلال إجراء تحليل الإنحدار البسيط .

المتغير التابع: المسئولية الإجتماعية في الشركات الصناعية

المتغير المستقل: الإلتزام بمتطلبات قانون حماية البيئة

جدول(١٣): يوضح نتائج تحليل الإنحدار

	معامل الانحدار β	قيمة"ت " T	مستوى الدلالة	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح
الثابت	١١,٣٠٨	١٠,٣٧٤	٠,٠١	٠,٣١٠	٠,٣٠٨
الإلتزام بمتطلبات قانون حماية البيئة	٠,٥٨٣	١٤,٢٤٩	٠,٠١		
قيمة "ف"F	٢٠٣,٠٤٢				
مستوى الدلالة	٠,٠١				

المصدر: إعداد الباحث في ضوء تحليل بيانات قائمة الإستقصاء

يتضح من بيانات الجدول رقم (١٣) معنوية نموذج الإنحدار عند مستوى دلالة ٠,٠١، وإنالإلتزام بمتطلبات قانون حماية البيئة يؤثر على المسئولية الإجتماعية في الشركات الصناعية بنسبة ٣٠,٨%، حيث إن التغير الحادث فى المسئولية الإجتماعية فى الشركات الصناعية بمقدار الوحدة يرجع الى التغير الحادث فى الإلتزام بمتطلبات قانون حماية البيئة بمقدار ٠,٥٨٣..

المسئولية الإجتماعية في الشركات الصناعية =١١,٣٠٨+٠,٥٨٣ الإلتزام بمتطلبات قانون حماية البيئة.

مما سبق إتضح صحت فرض الدراسة القائل: توجد علاقة دالة إحصائياً بين الإلتزام بمتطلبات قانون حماية البيئة والمسئولية الإجتماعية فى الشركات الصناعية.

التوصيات

يوصى الباحث بالإهتمام بحماية البيئة والمجتمع عن طريق توفير الصيانة الوقائية اللازمة وكذلك تركيب الأجهزة الوقائية والإهتمام بصحة العاملين وإتخاذ الإجراءات اللازمة لعملية الحماية ومنها:

١. توفير إدارة بيئية بكل منشأة صناعية لمتابعة المعايير والحدود المسموحة للحد من التلوث أو العمل على منعه مستقبلاً من أجل حياة كريمة.

٢. إستخدام التراب الفاقد من الأسمنت يحقق عائداً كبيراً للشركة حيث يستخدم فى إنتاج أنواع متميزة من الأسمنت وكذا إنتاج مواد بناء تتمتع بخواص متميزة وهذا يؤدى إلى خفض وترشيد التكلفة.

٣. إلتزام الشركات بالمسئولية الإجتماعية لما يحققه من عائد إيجابى للمجتمع ككل والبيئة الداخلية والخارجية عن طريق تدريب الموظفين والرعاية الإجتماعية لهم أو التفاعل مع أنشطة الحفاظ على البيئة فكل هذا يساعد على الرضا الوظيفى مما يؤدى إلى تحسين الأداء البيئى للمنشآت.

٤. نشر الوعى البيئى فى جميع المنشآت الصناعية مع إعطاءه جزء من الإهتمام فى الوسائل الإعلامية ومعرفة المنتجات الصديقة للبيئة التى يجب على الأفراد البحث عنها والإقبال عليها.

٥. إتباع المنشآت اللوائح والقوانين يساعد على تفاديهم تلك التكاليف والأعباء البيئية الناشئة عن الغرامات / المخالفات / التعويضات الناتجة عن تلوث البيئة مما يساعدهم على ترشيد تلك التكاليف بالإضافة إلى إرتفاع نسبة العائد لدى المنشأة.

المراجع

خليل إبراهيم رجب الحمدانى(٢٠١١): "التحديات التى تواجه قياس التكاليف البيئية نموذج مقترح"، العدد: ٢، ص٢٠٩.

عبد الرزاق قاسم الشحادة(٢٠١٠): "القياس المحاسبى لتكاليف الأداء البيئى للشركة السوريةالعامة للأسمدة وتأثيره فى قدرتها التنافسية فى مجال الجودة"، مجلة: جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد: ٢٦، العدد: ١، ص ٢٨٣.

يوسف هارون خميس محمد(٢٠١٥): "دور القياس والإفصاح المحاسبى عن التكاليف الإجتماعية فى رفع كفاءة الأداء المالى لمنشآت الأعمال (دراسة حالة الشركة السودانية للإتصالات المحدودة (سوادتل)"، رسالة ماجستير غير منشورة، ص ٢٣.

By :VytautasJuscius – VytautasSnieska, 2008: "Influence of Corporate Social Responsibility on Competitive Abilities of Corporations", The Economic Conditions of Enterprise Functioning , Volume :58, Issue: 3, PP: 34-44.

RATIONALIZATION OF COSTS RESULTED FROM COMMITMENT TO SOCIAL RESPONSIBILITY FOR THE PURPOSE OF DEVELOPING ENVIRONMENTAL PERFORMANCE

A FIELD STUDY ON EGYPTIAN CEMENT COMPANIES

[17]

Abdelbar, A. H.[(1)]; Abdel Baset, W. F.[(1)] and Mansy, Aya, A. A.[(2)]
1) Faculty of Commerce, Ain Shams University 2) Institute of Environmental Studies & Research, Ain Shams University

ABSTRACT

Cement industry in Egypt and other states is associated in fact with environment's pollution; causing crucial harms and damages that affect the environment entirely. People who are living around industrial zones are the most affected by pollution, particularly, those whom are living near cement factories. They suffer critical chest diseases that may cause death such as (pneumonia – lung petrifaction etc.).

Residents in Helwan city are most complaining people from pollution resulted in the big number of high-production energy cement plants surrounding the area.

The main objective of the study is to rationalize costs resulted from commitment towards social responsibility for the purpose of developing environmental performance. From this major objective, there are sub-objective which are: To focus on internal/external environment of an organization, concerning with workers' health to achievie job

satisfaction which improves in turn their performance and so the environmental performance. The study dealing with stackholders such clients,investors and consumers to be good friend environment to their products and concerned with protecting the environment from pollution. This leads to achieve a competitive advantage to the institution, avoiding also costs and environmental burdens resulted from fines/wastes/damages of environment's pollution and raise up of revenue of the institution.

A sample of 462 has been slected from the population of cement plants in Arab Republic of Egypt through a questionair . Environmental Commitment Office, and the Environment Affairs Agency. Hypotheses have been tested and the alternative hypothesis of all null hypotheses has been accepted .

The most important results of the study: rationalization of costs requires available data of environmental performance from firms to assist the organization to develop its environmental performance through reducing unnecessary costs. Social responsibility means internal/external protection from pollution in order to improve quality of life of employees achieving this also through several recommendations.